الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة السكن والعمران والمدينة والتهيئة العمرانية
الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره " عدل"
رقم التعريف الجبائي 00001600105697
المديرية الجهوية بورقلة
العنوان: شارع روابح عبد الرحمان

إعلان عن منح مؤقت للصفقة

طبقا لأحكام المادة 46 من القانون رقم 23-12 المؤرخ في 2023/08/05 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالصفقات العمومية وكذا لأحكام المواد 78-79-80 و82 المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 2015/09/16 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام.

الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره الممثلة بالمديرية الجهوية ورقلة تعلم جميع المتعهدين الذين شاركوا في طلب العروض الوطني المفتوح مع اشتراط قدرات دنيا رقم: 060/م ج و/ عدل/2025 بتاريخ 2025/09/29 و المتعلقة **بأشغال إنجاز 650/136 مسكن (الموقع رقم 04) بصيغة البيع بالإيجار بجميع هياكل الدولة، مع محلات تجارية و خدماتية بما في ذلك أشغال الطرقات والشبكات المختلفة (الشبكات الثالثية)، ببلدية الأغواط، ولاية الأغواط- برنامج البيع بالإيجار" عدل03"، شطر 000 15 / ناحية 02**، وبناء على جلسة تقييم العروض المنعقدة بتاريخ: 2025/10/14، فإن الصفقة قد منحت مؤقتا للمقاولة التالية:

المتعهد المختار ورقم التعريف الجبائي	المشروع	مبلغ العرض المالي بكل الرسوم عند فتح العروض	مبلغ العرض المالي بكل الرسوم بعد التصحيح	النقطة الإجمالية المتحصل عليها على 100 نقطة	معايير منح الصفقة	مدة إنجاز المشروع
شركة سيف الواحات للتجارة رقم التعريف الجبائي 003030922988783003	**إنجاز 650/136 مسكن (الموقع رقم 04) بصيغة البيع بالإيجار بجميع هياكل الدولة، مع محلات تجارية و خدماتية بما في ذلك أشغال الطرقات والشبكات المختلفة (الشبكات الثالثية)، ببلدية الأغواط، ولاية الأغواط- برنامج البيع بالإيجار" عدل03"، شطر 000 15 / ناحية 02**	589 449 987.35 د ج مع كل الرسوم	589 449 987.35 د ج مع كل الرسوم	81/100	الأقل عرض مالي والمؤهل تقنيا	30 شهرا

المتعهدين الراغبين في الاطلاع على نتائج مفصلة لتقييم عروضهم مدعون للتقرب من المديرية الجهوية لوكالة عدل ورقلة في أجل أقصاه (03) أيام ابتداء من اليوم الأول من نشر إعلان المنح المؤقت في الجرائد الوطنية أو في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي.
بإمكان كل متعهد معارض لهذا الاختيار تقديم طعن لدى لجنة الصفقات المختصة، وهذا في أجل 10 أيام ابتداء من تاريخ أول صدور لهذا الإعلان.
إذا صادفت هذه الأيام يوم عطلة أو يوم راحة قانونية فإنها تمدد إلى غاية يوم العمل الموالي.